دور المؤسسات الدولية في دعم خطة التنمية المستدامة في ليبيا

د. رجب محمد محفوظ اشطيبه
عضو هيئة تدريس بقسم العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد الزاوية

مقدمة:

يُعد تحقيق التنمية المستدامة من أولويات الاستراتيجية الدولية العالمية التى أصبحت الشغل الشاغل للعالم بأسره بمختلف أطرافه من الدول المتقدمة والنامية ومنظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها التنموية والمنظمات الإقليمية منذ ثمانينيات من القرن العشرين، وذلك للنهوض بشعوب العالم نحو التطور والتقدم في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، بعد أن كان الاهتمام منصبا على زيادة الانتاج والنمو الاقتصادي، فقاعدة الشراكة التى انطلقت منها التنمية المستدامة وذلك التنسيق بين الدول المتقدمة والمتطورة تكنولوجيا ولديها الخبرات الاقتصادية والدول النامية التى تستحوذ على نسبة عالية من ثروات العالم الطبيعية من النفط والغاز والمياه وغيرها، والتى تحتاج دون سواها الى الخطط التنموية المستدامة للقضاء على الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي لشعوبها التى تعاني من ازمات ومشكلات اقتصادية في ظل عجز الحكومات المحلية عن تحقيق برامج تنموية تلبي احتياجات الشعوب، فمنظمة الأمم المتحدة المعنية بتحقيق الشراكة العالمية والتى وضعت اللبنة الأساسية للتنمية المستدامة وحث دول العالم ومنظماته على ضرورة الاستدامة الشمولية والتى تحمل في طياتها طموحات الشعوب والحفاظ على البيئة دون المساس بحقوق الاجيال القادمة، حيث عقدت العديد من القمم والمؤتمرات والندوات من أجل تكوين زخم دولى يعنى بالتنمية المستدامة، والعمل على تضييق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة التى بدأت تتضح معالمها منذ تسعينيات القرن العشرين، بعد بروز مصطلح العولمة الذي قسم العالم على إثره إلى الشمال الغني الذي يستحوذ على التكنولوجيا والخبرات البشرية، والجنوب الفقير الذي يتمتع الكثير من دوله بالثروات الطبيعية كالنفط والغاز بالإضافة الى الزراعة والمياه، ناهيك عن الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين في تقديم كافة المساعدات المتنوعة من القروض والخبرات البشرية والتكنولوجيا الحديثة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الانمائية الالفية وأهداف التنمية التى صاغها قادة العام 2030م.

مشكلة الدراسة: في ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية الآتية: ما هو دور المؤسسات الدولية في دعم تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟.

فرضية الدراسة : تبعا لما سبق وللإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى : بعد حصول الدولة الليبية على استقلالها في 24 ديسمبر 1952م تفتقر للمؤسسات الرسمية وتدني في الوضع الاقتصادي مع تفشي البطالة الفقر والأمراض كان لمنظمة الامم المتحدة وأجهزتها المختلفة دوراً بارزا للمساهمة في بناء المؤسسات ومساعدة ليبيا بالخبرات البشرية والدعم المالي من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والقضاء على الفقر والبطالة والتغلب على الأمية.

الفرضية الثانية: بعد التغير السياسي الذي حدث في ليبيا في 1 سبتمبر 1969م وتبني سياسات اقتصادية لاتتماشى مع السياسات والشروط المتبعة للمؤسسات الدولية وتذبذب علاقة ليبيا بالدول الكبري إلى حد القطيعة الدبلوماسية والاقتصادية، وتحفظ المؤسسات الدولية التعامل مع السياسة الليبية، وحالة عدم الاستقرار السياسي التى تمر بها ليبيا ما بعد فبراير 2011م وحدوث انفلات أمني وعسكري أدي الى ضعف دور المؤسسات الدولية وأهمها الصندوق والنقد الدوليين في تحقيق التنمية المستدامة والعمل على خلق برامج تنموية مشتركة للاستفادة من الثروات التى تتمتع بها الدولة الليبية والخبرات البشرية الدولية والتقدم التكنولوجي.

أهمية الدراسة:

1. تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لتتبع التطور التاريخي لموضوع التنمية المستدامة والتعريج على بعض مفاهيمها.
2. يرى الباحث أن أهمية الدراسة تنصب في توضيح دور المؤسسات الدولية بمختلف تخصصاتها في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا .
3. يأمل الباحث ان تسهم الدراسة ونتائجها في الإسراع في الالتحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيق أفضل الحياة للمواطن الليبي عبر أهداف التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي :-

1. الوقوف على المراحل التاريخية التى أدت إلى بروز موضوعات التنمية المستدامة والاهتمام الدولي والإقليمي بها .
2. تهدف الدراسة إلى التعرف على التحديات التى تواجه الدولة الليبية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

3. رصد وتحليل مساهمات المؤسسات الدولية في صياغة تنمية مستدامة في ليبيا باعتبارها الممول الرئيسي للتنمية في العالم من أجل الحد من المختنقات الاقتصادية المالية .

المناهج المستخدمة: تتطلب اسلوب الدراسة الاعتماد على عدد من المناهج التالية:-

المنهج التاريخي: تطرقت الدراسة إلى مراحل تاريخية في التنمية المستدامة من حيث التطور والمفهوم والاهتمام الدولي دول ومؤسسات دولية وإقليمية بموضوع التنمية المستدامة وذلك لمواجهة الازمات والمشكلات التى بدأت تواجه العديد من دول العالم وخاصة الدول الفقيرة، مما تطلب الأمر الاعتماد على هذا المنهج.

المنهج الوصفي التحليلي : لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء وتحليل المعلومات والبيانات ذات الصلة بمسألة وموضوعات التنمية المستدامة مفهومها وتطورها التاريخي، واهتمام منظمة الامم المتحدة وأجهزتها ومؤسساتها في تحقيق برامج تنموية مستدامة والاستفادة من التقدم التكنولوجي والثروات الطبيعية المنتشرة في كثير من دول العالم، مع مراعاة حقوق الاجيال القادمة في الثروات، كما تسعي الدراسة الى استقراء وتحليل دور المؤسسات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا منذ استقلال الدولة الليبية في بداية الخمسينيات من القرن العشرين الى الوقت الراهن.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى : التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع المأمول (1427هـ) جامعة الملك عبدالعزيز للباحث أسامة بن صادق طيب، تناولت الدراسة متطلبات التنمية المستدامة ومعايير تقييم إنجازاتها في الوطن العربي، وتعريف التنمية المستدامة من المنظور العربي، وعوامل القوة المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة وملامح التنمية المستدامة المأهولة في الوطن العربي، كما أشار الباحث إلى دور منظمة الامم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال أجهزتها المالية والاقتصادية التى تهدف الى خلق برامج تنموية مستدامة في العديد من دول العالم الثالث.

في هذه الدراسة لم يتطرق الباحث بشكل مفصل عن دور المؤسسات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة بل اكتفى الإشارة الى عدد من الدول العربية كالسعودية ومصر وليبيا.

الدراسة الثانية : كتاب بعنوان : دور الامم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة في القارة الافريقية، (الجزائر 2015)، الباحث عباس ابراهيم الجابري، تطرق الباحث في دراسته الى التطور التاريخي للتنمية والتنمية المستدامة والأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة والمعوقات الرئيسية التى تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الدول الافريقية، وتناول الباحث دور منظمة الامم المتحدة في تحقيق

اهداف التنمية المستدامة في القارة الافريقية من خلال إقامة عدد من المشاريع التنموية المستدامة تحت اشراف المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية.

في هذه الدراسة لم يتناول الكاتب بشكل مفصل عن دور المؤسسات الدولية في دعم خطة التنمية المستدامة في العديد من الدول الافريقية ابرزها ليبيا.

إن دراستنا هذه تتميز عن الدراسات السابقة كونها تغطي الموضوع المراد دراسته بشكل أعم وأوسع والمتعلق عن دور المؤسسات الدولية في دعم خطة التنمية المستدامة في ليبيا منذ استقلالها.

وتقوم الورقة على محورين رئيسيين : سيتناول المحور **الأول** مدخل عام للتنمية المستدامة (تطورها ومفهومها وأهدافها) وخصص المحور **الثاني** دراسة دور المؤسسات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا ومن ثم نتناول خاتمة الدراسة والنتائج التى توصل اليها الباحث.

المحور الأول: مدخل عام للتنمية المستدامة (تطورها ومفهومها وأهدافها)

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام ملحوظ على المستويين المحلي والدولي منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، حيث اصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية من المدارس الفكرية العالمية تنتشر في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، تتبناها حكومات دول العالم على اختلاف انظمتها السياسية وأحزابها والهيئات الشعبية فعقدت الأطراف الدولية من أجلها العديد من القمم والمؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية.

ويعود ظهور التنمية المستدامة إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر في اوروبا، حيث استخدم للحديث عن إدارة مستدامة للغابات نظراً لتزايد الوعي بخطورة استنزاف موارد الأخشاب في انكلترا، حيث قال الكاتب الانكليزي جون إيفلين في كتابه (مقال سيلفا) المنشور في عام 1662م زراعة الاشجار واجب وطني على كل مالك للأرض من أجل وقف الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وفي عام 1713م وضع مسئول التعدين في ولاية سكسونيا البريطاني هانز كارل فون كتاباً عن إدارة الغابات، ثم انتقل المصطلح إلى بقية دول العالم خلال القرن التاسع عشر[1] .

وفي نفس السياق هناك من يري ان بروز التنمية المستدامة بعد حقبة الحرب العالمية الثانية وما خلفته من انعكاساته اقتصادية مستعصية على المجتمعات الاوروبية، الذي أصبح يعاني قسوة الحياة بعد انتهاء الحرب توقفت المشاريع التنموية والإنتاجية وتدمير البنية التحتية والأضرار التى لحق بالبيئية، كما سادت المشاكل والأزمات الاقتصادية المجتمعات الاوروبية، فلقد ظهرت الحاجة الملحة للمشروعات التنموية المستدامة وبشراكة اوروبية، حيث عقدت المؤتمرات والندوات من أجل تحقيق

الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخلق اقتصاد قوي يحقق ويلبي احتياجات المواطن الاوروبي .

ويري طرف آخر إن ظهور التنمية المستدامة جاء في منتصف الثمانينات من القرن العشرين أثناء انعقاد مؤتمر نادي روما في 1986م، الذي برز فيه ملامح التفاعل بين الاقتصاد والبيئة، وازدياد الاهتمام الدولي لإيجاد حلول للتخفيف من وطأة الازمات والمشكلات الاقتصادية التى تعاني منها كثير من بلدان العالم مع الإقرار بوجود إخفاق في البرامج التنموية المحددة بفترات زمنية معينة وتهدف للتغلب على ظاهرة معينة، جاء الاهتمام بفكرة التنمية المستدامة التى تحمل في طياتها جملة من الاعمال التنموية القصيرة والمتوسطة والطويلة لكافة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء والاستفادة من الموارد الطبيعية والتطور التكنولوجي [2].

أما فيما يخص مفهوم التنمية المستدامة فهو يعتبر من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التى ظهرت على الساحة الدولية منذ اوائل الثمانينيات من القرن العشرين، ومن المفاهيم المعاصرة التى وصل اليها الفكر الانساني كالعولمة وصراع الحضارات والحداثة وما بعد الحداثة والتنمية البشرية وغيرها من الموضوعات، فمنذ بروزه بشكل واسع بين الأوساط الاكاديمية والاقتصادية حظى مفهوم التنمية المستدامة بأهمية بالغة على المستوى العالمي حيث تعددت مفاهيمه نظرا لاختلاف أراء اصحابها التى تناولتها تارة وانتماءاتهم الفكرية تارة أخري.

وفي هذه الدراسة لايسعني المجال أن نتناول المفاهيم التى تم التطرق اليها في الدراسات السابقة وعبر المؤتمرات والندوات المحلية والدولية ذات الشأن بالتنمية المستدامة، وذلك لتعددها وتنوعها ومن الصعوبة حصرها، لكن في هذه الورقة سنحاول التطرق إلى بعض المفاهيم التى تقودنا إلى معرفة دقيقة وشاملة لمحتوى التنمية المستدامة.

عرفت مفوضية الامم المتحدة للبيئة والتنمية التى عرفت بلجنة برونتلاند في 1987م التنمية المستدامة : هى التى تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتم ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في الامم المتحدة عام 1992م في قمة ريو +20 أو ما يعرف بقمة الارض بالبرازيل، التى انبثق عنها ما يسمى بأجندة القرن 21 ثم تطور المفهوم كذلك في عام 2002م ليشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وذلك من خلال قمة جوهانسيرج بجنوب افريقيا[3].

يستنبط من تعريف لجنة برونتلاند للتنمية المستدامة العمل على خلق مشاريع وبرامج اقتصادية وتنموية مستدامة تسد احتياجات المجتمعات وذلك لاستغلال الموارد الطبيعية الموزعة في انحاء العالم والتقدم التكنولوجي، وتعود فائدتها على البشرية عامة دون تفريق مع مراعاة حقوق الأجيال

القادمة في الموارد الطبيعية لتوفير سبل أفضل للحياة الكريمة، هذا يعنى لابد الاخذ في الاعتبار للحفاظ على البيئة والتنمية معاً حتى تستمر الحياة البشرية عبر اجيال متتالية.

كما إن منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) عرفت التنمية المستدامة على أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، إن تلك التنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الارض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولاتضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية[4].

يفهم من هذا التعريف التى تناولته منظمة التغذية والزراعة حرصها الشديد للمحافظة على الموارد الطبيعية المتنوعة والبيئية، وخلق إدارات ومؤسسات رسمية تتولى رقابة وحماية ممتلكات البشرية الطبيعية، ووضع القوانين واللوائح التى تضبط التصرف فيها ومعاقبة مخالفيها محلياً ودولياً، ويتم التصرف فيها بشكل منظم دون تفريط ولسد احتياجات العنصر البشري الحالي وحفاظاً على حقوق الاجيال القادمة في تلك الموارد، فالاستدامة الزراعية لابد من مراعاة مصادر المياه والأرض وخلق مشاريع زراعية لا تشكل خطر علي البيئة وبطرق علمية حديثة.

وعرف القاموس السياسي الفرنسي التنمية المستدامة بأنها شكل من أشكال التنمية الاقتصادية، هدفها التوفيق بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة والحفاظ على البيئة من جهة أخرى، من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة[5].

يستخلص من هذا المفهوم على انه ثمة علاقة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة في جميع البرامج التنموية، كما يرى القاموس الفرنسي إن التنمية المستدامة هى شكل من اشكال التنمية الاقتصادية وجاءت لمعالجة المشكلات والمختنقات التى تعاني منها الكثير من المجتمعات وخاصة النامية منها بعد إخفاق وفشل البرامج التنموية المحددة بفترة زمنية معينة، مع الاعتبار في الحفاظ على ممتلكات وحقوق الاجيال القادمة.

وفي نفس السياق عرفت التنمية المستدامة من خلال الرؤية أو من منظور عربي على أنها : النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد من استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف[6].

يستوحى من المفهوم العربي للتنمية المستدامة على ضرورة خلق برامج تنموية مستدامة وتحقيق الشراكة العربية من أجل النهوض بمجتمعاتها للأفضل والقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة التى تسود بعض المجتمعات العربية وخاصة التى تفتقر للموارد الطبيعية كالنفط والغاز، وتبادل الخبرات العربية في شتى المجالات مع استخدام أكثر قدر ممكن من العمالة العربية، مع مراعاة استهلاك الثروات الطبيعية بما يحقق حاجات الانسان العربي والعيش الأفضل مع ضمان حقوق الاجيال القادمة .

ومن وجهة نظر وليم رولكز هاوس مدير حماية البيئة الامريكية للتنمية المستدامة أنها : تلك العملية التى تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن تحقيق التنمية الاقتصادية، والمحافظة على البيئة في اطار عملية متكاملة وليست متناقصة[7].

ينطلق مفهوم مدير حماية البيئة الامريكية للتنمية المستدامة على أنها وحدة واحدة متكاملة بين العنصر البشري والبيئة التى تشكل مصدر الثروات الطبيعية، والسعي الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال الموائمة بين البرامج التنموية التى تطمح لسد احتياجات البشرية والبيئة، وليست خطط منفصله كما كان في اقتصاديات العالم السابقة التى ألت الى الفشل وتدمير البيئة مما يشكل خطر على ضمان الحياة للأجيال القادمة.

أما البنك الدولي فإنه يعرف التنمية المستدامة بأنها : تلك العملية التى تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل، أو زيادته المستمرة عبر الزمن، إذ أن رأس المال الشامل يتضمن رأس مال صناعيا (معدات، وطرق ..) وبشريا (معرفة، ومهارات)، اجتماعيا (علاقات، مؤسسات) وبيئيا (غابات، ومرجانيات)[8].

نستخلص من المفهوم الذي ساهم به البنك الدولي في تحديد مفهوم التنمية المستدامة تركز على أهمية راس المال المتمثل في المعدات الصناعية والعنصر البشري والجانب الاجتماعي والبيئة، وخلق التكافؤ بين الموارد التى يطلق عليها بالرأس المال وزيادتها بشكل مستمر لاستثمارها في خلق مشاريع تنموية للأجيال الحالية والقادمة.

وتعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة الامم المتحدة التنمية المستدامة على أنها : عبارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة[9].

خلص مفهوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا على أن التنمية المستدامة هى امتداد للمفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية بل حرص على تحقيق الموازنه بين عملية التنمية والموارد

الطبيعية، ولا يقتصر البرامج التنموية على الجانب الاقتصادي بل يتعداه الجوانب الاخري بما فيها الجانب الاجتماعي والسياسي والبيئي والمؤسساتي حتى تحقق تنمية مستدامة شاملة لمختلف الصعد.

وأخيرا هناك من يعرف التنمية المستدامة:- أنها التنمية التى تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن تهيئ للأجيال التالية متطلباتهم أو بعبارة أخرى هي استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها.

ونستنتج من التعريف السالف الذكر على أن التنمية المستدامة تفي باحتياجات الجيل الحاضر المشروعة ووفق الموارد الطبيعية المتاحة وخلق أسس تنموية مستدامة تحقق متطلبات واحتياجات الاجيال اللاحقة.

وعليه فإن التعريفات سابقة الذكر الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول جملة من النقاط ابرزها:-

أولا: إن عملية التنمية المستدامة هي عملية مركبة ومعقدة ومترابطة وليست منفصلة عن بعضها البعض فهي تشمل اضافة الى البرامج التنموية الجانب الاجتماعي والبيئي والاقتصادي.

ثانيا : تولي الأطراف الدولية والمؤسسات الدولية والإقليمية اهتمام كبير بموضوعات التنمية المستدامة وهذا يقودنا الى وثيقة دولية تلزم من خلالها الاطراف المعنية الحفاظ على البيئة من الاضرار والتدمر.

ثالثا: من خلال تحقيق التنمية المستدامة تلبي احتياجات الاجيال الحالية من العيش الكريم وضمان حقوق الاجيال القادمة من الموارد الطبيعية والمشاريع التنموية.

رابعا: عملية التنمية المستدامة هي خلق مشاريع تنموية متكاملة ومستمرة حتى تحقق الأهداف التى وضعت من أجلها وليست محددة لفترات زمنية.

وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق تنمية شاملة لكل القطاعات المؤمنة لاستمرارية جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والصناعية والزراعية والإعلامية والثقافية وكل ما يساعد على تنمية القدرات الانتاجية على اختلافها شمولية وتنوع وتقدم وتطور لمواكبة الحضارة الانسانية ودوام استمرارها للأجيال القادمة[10].

فبين عام 1972 م وعام 2002م استكملت الامم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في استوكهولم (السويد) عام 1972م تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الانسان، والثاني عقد في ريو ذي جانيرو (البرازيل) عام 1992م تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية والثالث انعقد في جوهانسبرج (جنوب افريقيا) في سبتمبر 2002م تحت اسم مؤتمر

الامم المتحدة حول التنمية المستدامة، تغيير الاسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم واستيعاب العلاقة بين الانسان والمحيط الحيوي الذي بعيش فيه ويمارس نشاطات الحياة[11].

غير إن تبنت منظمة الامم المتحدة فكرة التنمية المستدامة رسميا منذ انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام 1992م في ريو دي جانيرو بالبرازيل أو ما يطلق عليه مؤتمر قمة الارض حيث توصل قادة العالم إلى تحديد طريق جديد لرفاهية الانسان، ألا وهو طريق التنمية المستدامة، حيث أدرك قادة العالم اهمية فكرة الاستدامة.

ويعتبر مؤتمر ريو دي جانيرو أو ما يعرف بقمة الارض هو بمثابة إعلان عن مبادئ أساسية لبناء مجتمع عالمي ينعم بالعدالة والاستدامة والسلام في القرن الحادي والعشرين وتنتفي فيه الحروب والصراعات والمجاعة والبطالة، بالاعتمادية العالمية والمسؤولية المشتركة للأطراف الدولية من أجل رفاه الأسر الانسانية، وعالم الحياة الأوسع وهو تعبير عن الأمل ودعوة للمساعدة في خلق علاقة دولية في مرحلة تاريخية حاسمة.

وفي سبتمبر 2000 أجمع مؤتمر (قمة الألفية) التابع للامم المتحدة على ثمانية أهداف للألفية مع 18 هدفا و48 مؤشرا لقياس التحسينات في حياة الناس، حيث على اثرها تم إحراز تقدم كبير للحد من الفقر، فقد انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً علي الصعيد العالمي، ولأول مرة في تاريخ البشرية انخفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في هذا المستوى، ولكن مع ذلك مازال هناك 21.3 بالمائة من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع ويقدر عددهم بحوالي 101 بليون، ولقد تركز تحسين مؤشر الفقر في أسيا وخصوصاً في الصين[12] .

كما توالت العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية وازدياد التحديات والأزمات مع بداية القرن الحادي والعشرين منها الازمة المالية وانتشار مرض المناعة المكتسبة الإيدز والبيئة والتغير المناخي، مع التوجه الدولي ليس لزيادة الانتاج فقط وإنما يمكن للمجتمعات البشرية العيش في حياة افضل وأطول، والعمل على تحقيق المساواة بين الجنس البشري وحق المواطن في التعلم واختلاف الثقافات بين الشعوب، وعدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة بأي سبب كان منها استنزاف الموارد الطبيعية وغيرها.

وفي اغسطس 2014 حدد الفريق المعني بأهداف التنمية المستدامة التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة سبعة عشرة هدف للتنمية المستدامة، ووافقت عليها دول الاعضاء في الجمعية العامة للامم المتحدة في سبتمبر 2015م على تلك الاهداف الجديدة للخمسة عشرة عاماً القادمة 2016م – 2030م، وحدد على أن 1 يناير 2016 البدء في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة التى اعتمدها العالم التى وصفها بالتاريخية وانقاذ البشرية من الكوارث التى قد تحل بها في الاعوام القادمة [13].

وتتألف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من إعلان و17 هدفا و169 غاية للتنمية المستدامة وهى " فالهدف الأول القضاء على الفقر بجميع اشكاله وفي كل مكان والهدف الثاني القضاء على الجوع التام ويعالج الهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاه في حين تم تخصيص الهدف الرابع التعليم الجيد والهدف الخامس المساواة بين الجنسين وحدد الهدف السادس المياه النظيفة والمياه الصحية وركز الهدف السابع في ضمان الحصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بينما الهدف الثامن خصص للعمل اللائق ونمو الاقتصاد والهدف التاسع الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية والهدف العاشر تضمن الحد من أوجه عدم المساواة والهدف الحادي عشر خصص مدن ومجتمعات محلية مستدامة والهدف الثاني عشر الاستهلاك والإنتاج المسئولان والهدف الثالث العاشر يعالج العمل المناخي واستهل الهدف الرابع عشر الحياة تحت الماء وحدد الهدف الخامس عشر الحياة في البر والهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القوية وأخيرا الهدف السابع عشر عقد الشراكات لتحقيق الأهداف [14] .

وعقد المنتدى السياسي الأول للأمم المتحدة خلال الفترة من11 الى 20 يوليو 2016م والمعنى بأهداف التنمية المستدامة والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت "**شعار ضمان عدم ترك أحد خلفنا**"، والذي يعد الأول من نوعه منذ اعتماد جدول اعمال التنمية المستدامة لعام 2030م، ويشارك في المنتدى ممثلون للحكومات والشركات والمجتمع المدني، والذي تضمن برنامج المنتدى عروضا من 22 دولة حول رؤيتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الرامية إلى وضع حد للفقر وإرساء المساواة ومعالجة تغير المناخ وذلك في إطار شمولي يتسع الجميع لايهمش منه احد [15].

إن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئي، ومن أجل تحقيق ذلك، يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى.

المحور الثاني : دور المؤسسات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

منذ حصول ليبيا على استقلالها في 24 ديسمبر 1952م انضمت الى عضوية منظمة الامم المتحدة وفروعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبما إن الدولة الوليدة كانت تحت الهيمنة الاستعمارية وتفتقر الى المؤسسات الرئيسية لبناء الدولة الوطنية الحديثة، فلا ضير من الالتجاء الى المساعدات الدولية والإقليمية حتى تستطيع الاستفادة من الخبرات والقدرات العالمية البشرية والتقنية لإرساء دعائم الدولة وتحقيق الحد الادنى من متطلبات المواطن الليبي الذي يعاني الفقر والبطالة وانتشار الأمراض.

ولما سبق كان تواجد الامم المتحدة من خلال عمل العديد من الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة والتى تعرف معاً باسم فريق الامم المتحدة القطري لغرض تقديم نتائج ملموسة بشكل متكامل لدعم التنمية الوطنية والأجندة الإنسانية وذلك تحت قيادة منسق الأمم المتحدة المقيم لليبيا، وتلعب منظومة الأمم المتحدة دوراً أساسياً في مساعدة ليبيا على تجاوز تحديات التنمية وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان التنفيذ المتكامل لنتائج ملموسة دعماً لجدول خطة التنمية الوطنية والإنسانية تحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة في ليبيا[16].

لقد كان للمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية دور بارز عقب الاستقلال في تحقيق متطلبات المواطن الليبي من خلال المساهمة في بناء الهياكل المؤسسية الليبية وتدريب الكوادر البشرية في شتى التخصصات العلمية مع تواجد الخبراء الدوليين في كثير من المواقع الخدمية والإنتاجية، إضافة الى وضع البرامج والخطط التنموية الاقتصادية التى تطمح في إقامتها الدولة الليبية، وعملت على تحقيق التنمية الزراعية باعتبار ليبيا تتواجد فيها مساحات شاسعة من الاراضي الخصبة الصالحة للاستصلاح الزراعي وتسد من احتياجات المواطن الغذائية.

وقد عقدت الدولة الليبية في بداية السبعينيات من القرن العشرين عددا من الاتفاقيات والبرامج التنموية الاقتصادية التى تشرف عليها منظمة الامم المتحدة للاستفادة من الخبرات الدولية لإقامة المشاريع الزراعية والإنتاجية، وتحقيق العملية التنموية في العديد من المجالات لتحسين المستوى المعيشي للمواطن الليبي، ناهيك عن اقامة مشاريع استثمارية من العائدات النفطية وذلك لخلق مصادر متنوعة للاقتصاد الليبي بالتنسيق مع المؤسسات الدولية الممولة بالخبرات البشرية والتقنية والمالية والتى تسعى بدورها للمساهمة في البرامج والخطط التنموية من أجل النهوض بالمجتمعات الي التقدم والرقي والوصول الى حياة أفضل وخاصة دول العالم الثالث حديثة الاستقلال حيث كانت من اولويات عمل منظمة الامم المتحدة وفروعها [17].

وفي اواخر السبعينيات تبنت ليبيا نموذج النظام الاشتراكي في المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية، حيث عملت على تأمينات شاملة كالشركات النفطية المملوكة للدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وتعزيز دور القطاع العام وجعله الفاعل الرئيسي في الاقتصاد الوطني الليبي وإنهاء دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والتنموية، وسيطرت الدولة الاشتراكية على تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية التى يطلق عليها بالتنمية السلطوية، والذي كان يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والقيام بإنشاء المشاريع الزراعية والصناعية، وتوجيه الدولة نحو إقامة المشروعات الإنتاجية بدلا من الاستهلاك[18].

وكانت لتلك السياسات الاقتصادية الداخلية التى اتخذتها الحكومة الليبية تتعارض مع السياسات التى تتبعها المؤسسات الدولية في مساعدة الشعوب النامية من خلال البرامج تنموية

مستدامة، مما أدي الى تحفظ صندوق والبنك الدوليين على تنفيذ خطط تنموية أو خلق علاقة اقتصادية مع الدولة الليبية، فظلت العلاقة محدودة ومتذبذبة ورهينة السياسة بين ليبيا والعالم الخارجي خاصة مع الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية صاحبة القرار والهيمنة على المؤسسات الاقتصادية الدولية.

غير إنه في حقبة الثمانينيات من القرن العشرين وصلت العلاقة بين ليبيا وعدد من الدول الغربية كالولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما إلى مرحلة القطيعة السياسية والاقتصادية والتقنية والتكنولوجية، وإعلان تلك الدول رفضها القاطع تزويد الحكومة الليبية بكافة انواع التكنولوجيا والخبرات البشرية، وإيقاف المشاريع والبرامج التنموية والنفطية التى تسعى اقامتها في ليبيا بشكل ثنائي أو عن طريق منظمة الامم المتحدة المتعاقدة مع الدولة الليبية في تقديم يد المساعدة المتنوعة وخلق مشاريع التنمية المستدامة، وذلك لاتهام ليبيا بدعم بعض الحركات التحررية المسلحة كالفصائل الفلسطينية التى يصنفها الغرب منظمات ارهابية [19]، وفي المقابل وجهت ليبيا اتهامات للدول الكبرى التى تحاول الهيمنة على مقدرات شعوب العالم الثالث وفرض سياسات معينة الشعوب الفقيرة، مستخدمة المؤسسات الدولية كالبنك الدولي الذي تراها الحكومة الليبية انذاك اداة من ادوات الهيمنة الجديدة، وبذلك رفضت السياسة الليبية ممارسات الصندوق والبنك الدوليين اللذين طالبا القيادة الليبية على تغيير سياساتها في الداخل والخارج حتى يتيح للمنظمة الدولية للتعاون مع السلطات الليبية في تحقيق التنمية[20] .

اضف الى ذلك فلقد قامت الولايات المتحدة الامريكية في أواخر عام 1991م بتوجيه اصابع الاتهام لليبيا بتفجير طائرة البانام الأمريكية فوق قرية لوكربي في استكلندا والطائرة الفرنسية فوق صحراء النيجر في عام 1989م، وصدور قراري مجلس الأمن 731 و 748، وعلى إثرهما فرض على ليبيا حظر جوي وما صاحبه من حصار اقتصادي، وعدم السماح ليبيا التزود بالتكنولوجيا والخبرات البشرية في المجالات المدنية، ناهيك على مغادرة العديد من الشركات الاجنبية العاملة في ليبيا والمشرفة على المشاريع الانتاجية والزراعية، مما ظلت برامج التنمية في مختلف المجالات شبه متوقفة أو تعاني من التخبط، مع إخضاع المؤسسات الدولية وأبرزها البنك والصندوق الدوليين للضغوطات الامريكية والغربية بشأن ايقاف التعاون أو تقديم أية نوع من المساعدة في اقامة مشاريع تنموية مستدامة في ليبيا [21] .

وبعد التغيرات السياسية التى شهدتها ليبيا في 17 فبراير 2011م عملت السياسة الليبية الجديدة على الاستفادة من الزخم الدولي للتنمية المستدامة والشراكة الدولية حول تحقيق اهداف خطة الاستدامة الدولية، فكان للدولة الليبية حضور بارز في جميع المحافل الدولية والإقليمية حيث شاركت في وضع اجندات لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 م للقضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في منطقة عربية متغيرة، كما اشار البيان الختامي للمؤتمر الذي نص على الرغم من الدور الذي لعبته

المساعدات الإنمائية الرسمية أو المعونة في البلدان الغير النفطية من أجل سد الثغرات في التمويل، بقى الأثر الإنمائي لهذا النوع من التمويل واهن كون هذه المساعدات الإنمائية الرسمية هى مساعدات مشروطة وتخضع لاعتبارات سياسية، حيث باتت تتمركز أكثر على المساعدات الإنسانية مع التركيز أقل على الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل البلدان العربية[22].

إلا إن ظل دور الامم المتحدة ومؤسساتها الاقتصادية والمالية محدود عقب التغيرات السياسية التى شهدتها ليبيا بعد عام 2011م، وذلك نظرا لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التى تمر بها الدولة الليبية، من انفلات أمني واندلاع الاشتباكات المسلحة في اغلب المناطق شرقا وغربا وجنوبا، ووصل الخلاف ذروته بعد عام 2014م حيث تم انقسام السلطات التشريعية والتنفيذية بين الشرق والغرب وكذلك المؤسسات الاقتصادية والمالية وأبرزها مصرف ليبيا المركزي، وبذلك انحصر دور الامم المتحدة على تقديم المساعدات الاقتصادية والصحية والمساهمة في حل الخلافات بين الاطراف الليبية المتصارعة من خلال عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات بهدف الوصول الى صياغة تنهي الازمة الليبية، وتوحيد المؤسسات التشريعية والاقتصادية والمالية التى شابها الانقسام والفساد مع تدني الوضع الاقتصادي للدولة الليبية.

ويمكن القول إن واقع دول العالم الثالث عامة والمنطقة العربية خاصة غير المستقر سياسياً وأمنياً منذ مطلع الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أعطى انطباعاً بعدم تهيئة مناخ الاستثمار سواء للاستثمارات المحلية أو الاستثمارات المؤسسات الدولية التى تسعى لقيام الاستدامة التنموية، ولقد أحدثت النزاعات في عدد من البلدان (الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن) انهياراً كلياً أو جزئياً في مؤسسات الدولة، وتحديداً المؤسسات السيادية والتمثيلية، كالحكومة والبرلمان والقضاء والجيش، بحيث اصبحت هذه المؤسسات إما شبه غائبة أو منهارة أو منحلة أو منقسمة على ذاتها وتتنازع على الشرعية والمرجعية، كما حتمت النزاعات إعادة جدولة الأولويات الوطنية، مثلما حصل في بعض البلدان التى اعادت جدولة خططها الاقتصادية والاجتماعية بسبب تدفق اللاجئين والنازحين منها أو إليها فحولت الإنفاق والدعم وعمل المؤسسات من مشاريع التنمية إلى اعمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية[23].

ولقد اشار تقرير البنك والصندوق الدوليين خلال الفترة 21-23 ابريل 2017م إن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (التى تضم جميع الدول العربية)، قد أتت في مؤخرة باقي أقاليم العالم من حيث الاستفادة من انشطة التمويل للبنك، حيث بلغ نسب ارتباطات البنك الدولي ومؤسساته في المنطقة 11% من اجمالي ارتباطاته عالمياً في عام 2016م وهى الأقل مقارنة بباقي أقاليم العالم، ويرجح البنك ذلك الانخفاض لمجموعة عوامل منها عدم استيفاء البلدان بدول المنطقة للشروط المفروضة من قبل البنك ومؤسساته أو عدم اعتماد البرلمانات بدول المنطقة للاتفاقيات مع البنك

الدولي لدخولها حيز التنفيذ، أو عدم سماح الظروف الأمنية والسياسية الداخلية للدول من تنفيذ مشروعات البنك[24].

وكما يرى الاقتصادي الامريكي جون بركنز إن سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ماهى إلا ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية، حيث يتم التحاليل بشتى الطرق لإقناع هذه في المديونية الدولية من خلال إقناعها بضرورة القيام بالاستثمارات التى من شأنها أن تضع هذه البلاد على طريق التنمية الاقتصادية المستدامة، ويتم تمويل هذه الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة والإسكان وغيرها من قبل البنك الدولي وتقوم بهذه الاستثمارات الشركات الأمريكية مثل شركة مين للإنشاءات ومع الوقت تتراكم الديون وأقساطها على دول العالم الثالث ومن ثم تقع في المديونية، حيث تتمثل المرحلة التالية من استغلال هذه الديون للضغط على هذه الدول لضمان تبعيتها السياسية ومن ثم مواردها الطبيعية وثرواتها الاقتصادية، وعليه فلم تؤد هذه السياسات إلا إلى مزيد من الفقر ونهب موارد العالم الثالث الاقتصادية وتدمير البنية التحتية وتشريد الملايين[25].

وأخيراً وليس أخر إن تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا بإبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتطلب الكثير من الجهد والرغبة في تحقيق الاستدامة الشاملة تلبي احتياجات الجيل الحالي، وتأتي من خلال أجندة وطنية وخبرات بشرية محلية وبرامج تنموية تتناسب مع بيئة الدولة الليبية وخاصة إنها تتمتع بإمكانيات وموارد طبيعية يساعدها دون غيرها في الإسراع على تحقيق الاستدامة، والعمل معا على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وإنهاء حالة الانقسام التى تعيشه الدولة الليبية والتوجه نحو البناء والتنمية وخلق مشاريع اقتصادية تحقق طموحات المواطن الليبي، وأما دور المؤسسات الدولية والاستثمارات الخارجية ليس لها دور أكثر من تبادل الخبرات وتصدير التكنولوجيا الحديثة ولاتحمل دوراً رئيسيا وأساسيا في مشروع التنمية، وأخفقت للعديد من المشاريع التنموية في العالم الثالث التى اعتمدت بشكل رئيسي على المساعدات الدولية.

الخاتمة

التنمية المستدامة من الموضوعات التى حظيت باهتمام دولي وإقليمي على كافة المستويات الحكومية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك من أجل خلق شراكة عالمية للاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتلبي احتياجات الاجيال الحالية في توفير أفضل سبل الحياة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وبيئية، فمنظمة الامم المتحدة ولجانها الاقتصادية والاجتماعية التى تهدف الى حل المشكلات والأزمات الاقتصادية التى تواجه العديد من الشعوب وخاصة في بلدان العالم الثالث، حيث عقدت العديد من القمم والمؤتمرات والندوات التى اختتمت

بخطط تنموية وإجماع عالمي على ضرورة الاستدامة في شتى المجالات للتغلب على التحديات التى تواجه العالم وخاصة في القرن الحادي والعشرون والاتفاق على خطة أهداف التنمية المستدامة 2030م، وللإجابة على مشكلة البحث توصلت الدراسة على أن دور المؤسسات الدولية في ليبيا سجلت وجودها منذ الوهلة الأولى للاستقلال، حيث ساهمت الامم المتحدة في تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن الليبي وتقديم الدراسات والخطط التنموية والخبرات البشرية والتقنية وأنشئت لها فروع في شتى البلاد لمحاربة الأمية والفقر والجهل وتدريب الكوادر البشرية، إلا إن تواجد المؤسسات الدولية كان رهينة للتوجهات السياسية بين ليبيا والعالم الخارجي بعد التغيير السياسي في 1 سبتمبر 1969م، ويثبت صحة الفرضيتين : فالفرضية الأولى انطلقت من إن بعد حصول الدولة الليبية على استقلالها في 24 ديسمبر 1952م تفتقر للمؤسسات الرسمية وتدني في الوضع الاقتصادي مع تفشي البطالة الفقر والأمراض كان لمنظمة الامم المتحدة وأجهزتها المختلفة دوراً بارزا للمساهمة في بناء المؤسسات ومساعدة ليبيا بالخبرات البشرية والدعم المالي من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والقضاء على الفقر والبطالة والتغلب على الأمية، أما الثانية : بعد التغير السياسي الذي حدث في ليبيا في 1 سبتمبر 1969م وتبني سياسات اقتصادية لاتتماشى مع السياسات والشروط المتبعة للمؤسسات الدولية وتذبذب علاقة ليبيا بالدول الكبري إلى حد القطيعة الدبلوماسية والاقتصادية، وتحفظ المؤسسات الدولية التعامل مع السياسة الليبية، وحالة عدم الاستقرار السياسي التى تمر بها ليبيا ما بعد فبراير 2011م وحدوث انفلات أمني وعسكري أدي الى ضعف دور المؤسسات الدولية وأهمها الصندوق والنقد الدوليين في تحقيق التنمية المستدامة والعمل على خلق برامج تنموية مشتركة للاستفادة من الثروات التى تتمتع بها الدولة الليبية والخبرات البشرية الدولية والتقدم التكنولوجي.

النتائج التى توصل اليها الباحث في هذه الدراسة:-

أولا : ظهر مصطلح التنمية المستدامة كبديل عن عملية التنمية بمفهومها التقليدي، ونتيجة لجهود قادة دول العالم المتمثلة في منظمة الامم المتحدة وفروعها المتعددة الاقتصادية والمالية، إضافة دور المختصين والأكاديميين المعنيين بالبرامج التنموية.

ثانيا: حظيت التنمية المستدامة باهتمام دولي واسع منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين وتفاقم الازمات والمشكلات الاقتصادية في كثير من دول العالم وخاصة البلدان النامية حيث ظهرت فيه العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة والمتشابكة ويصعب على الحكومات المحلية حلها وتفاقمها يهدد العالم اجمع، الأمر الذي يتطلب الشراكة الدولية وحشد كل الطاقات من موارد بشرية وتكنولوجيا وغيرها لوضع برامج تنموية مستدامة.

ثالثا: كان دور المؤسسات الدولية في ليبيا مبكراً منذ الاستقلال في 1952م، حيث ساهمت في بناء الدولة الليبية الحديثة من خلال تواجد عدد من الخبراء الدوليين في الكثير من المؤسسات

وخاصة الاقتصادية، بهدف تحسين الوضع المعيشي للمواطن الليبي والمساعدة في اقامة مشاريع تنموية انتاجية .

رابعا: اقتصر مساهمات منظمة الامم المتحدة ومؤسساتها الاقتصادية والمالية في تحقيق البرامج التنموية في ليبيا بعد التغيرات السياسية في 1 سبتمبر 1969 م على اعطاء المشورة وتقديم بعض الاراء المتعلقة بالخطط التنموية والمشاريع الزراعية، ولم تساهم المؤسسات الدولية مساهمة الفعالة في تحقيق مؤسسات تنموية رغم أن ليبيا تعاني تخلط اقتصادي وتعثر اغلب المشاريع التى أقامتها الدولة الليبية نظرا لعدم توفر الخطط المدروسة والتقنية المتطورة مع قلة الامكانيات البشرية، نظرا لانتهاج سلوك اقتصادي غير متوافق الى حدا ما مع المؤسسات والإطراف الدولية والراعية للبرامج التنموية في ليبيا، كتبني النموذج الاشتراكي في العملية الاقتصادية والتأمينات وإنهاء اية دور للقطاع الخاص، بالإضافة اتخاذ نهج سياسي معادي للدول الغربية التى تعتبر الممول الرئيسي للمؤسسات الدولية، .

خامسا: تعمل المؤسسات الدولية مع الحكومات الليبية بعد التغيرات السياسية في 17 فبراير 2011م على المساهمة في تحقيق برامج تنموية مستدامة والاستفادة من الزخم الدولي في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030م، إلا إن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التى تعاني منه الدولة الليبية حالت دون خلق دور للمؤسسات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

المراجع

1. أحمد محمد أبوريد، وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية (الابعاد السياسية والاجتماعية)، الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2013م.
2. أخبار الامم المتحدة، **المنتدى السياسي الأول للأمم المتحدة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، نيويورك،** https://news.un.org/ar/audio/2016/07/352802، شوهد بتاريخ 17 مارس 2018م.
3. إدارة شئون الاعلام بالأمم المتحدة، الموقع الشبكي للتنمية المستدامة، **الأهداف الإنمائية المستدامة، 17 هدفا لتحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030**، www.fao.org/sustainae.development.goals، شوهد بتاريخ 14 مارس 2018م.
4. الامم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، ورقة مفاهيمية لمنتدى العربي للتنمية المستدامة بعنوان: **الفقر والازدهار قضية التوزيع**، الجلسة العامة الرابعة، بيروت، 2017م.
5. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، **تنفيذ خطة التنمية المستدامة في الدول العربية**، الدورة التاسعة والعشرون للجنة المنعقدة بالدوحة، خلال الفترة من 13 الى 15 ديسمبر 2016م.
6. سمر خيري مرسي، **معوقات التنمية المستدامة في الدول الاسلامية دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية**، كلية المجتمع بنات بالقويعية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية .
7. سهير ابراهيم حاجم، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة**، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2014م.
8. عامر حسين حياة طراف، **المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة**، لبنان : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012م .

9. عبدالحافظ الصاوي، مقالة بعنوان البنك الدولي ودوره المحدد في الدول العربية، موقع العربي الجديد، 25 ابريل 2017م، https//www.alaraby.co.uk/fullimage.
10. عبدالهادي محمد والى، التنمية (مدخل لدراسة المفهومات الاساسية)، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1991م،
11. عماري عمار، ورقة بعنوان : **اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة خلال الفترة 7-8 ابريل 2008م، جامعة فرحات عباس – سطيف، كلية الاقتصاد وعلوم البيئة.
12. عودة راشد الجيوسي، **الإسلام والتنمية المستدامة**، دائرة المكتبة الوطنية : الاردن، النسخة الثانية، 2013م.
13. محمد السماك، **حول موقف النظام الدولي من الارهاب، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي**، الخرطوم : مركز دراسات العالم الاسلامي، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية 3، الطبعة الأولى، 1992م
14. محمد عبدالعزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة** (نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة)، عمان : دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015م .
15. محمد عثمان غنيم، **التنمية المستدامة** (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007م.
16. محمد نور بن ياسين فطاني، **التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع والمأمول**، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار الحادي عشر، جدة : المملكة العربية السعودية، 1427 هجرية.
17. محمود على الغدامسي، **النفط الليبي دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي**، بيروت : دار الجيل، الطبعة الأولى، 1998م،
18. المؤتمر العربي تحت عنوان : **دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030**، المنعقد في القاهرة خلال الفترة 3 و 4 يوليو 2017م بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
19. موقع إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، **بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**، فبراير 2017م، https://unsmil.unmissions.org/ar، شوهد بتاريخ 23 مارس 2018م.
20. هنري حبيب، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، ترجمة شاكر إبراهيم، طرابلس : منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والطباعة، 1981م.

---

[1] . عبدالهادي محمد والى ، التنمية **(مدخل لدراسة المفهومات الاساسية)** ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1991م ، ص 79.

2 . عماري عمار، ورقة بعنوان : **اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** ، المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة خلال الفترة 7-8 ابريل 2008م ، جامعة فرحات عباس – سطيف ، كلية الاقتصاد وعلوم البيئة.

3 . سمر خيري مرسي ، **معوقات التنمية المستدامة في الدول الاسلامية دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية** ، كلية المجتمع بنات بالقويعية ، جامعة شقراء ، المملكة العربية السعودية ، ص 2.

4 . **نفس المرجع السابق** ، ص 34.

5 . عبدالهادي محمد والى ، **مرجع سابق** ، ص 66.

6 .محمد نور بن ياسين فطاني ، **التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع والمأمول** ، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، الإصدار الحادي عشر ، جدة : المملكة العربية السعودية ، 1427 هجرية ، ص 46.

7 . محمد عثمان غنيم ، **التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)** ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007م. ص 25.

8 . سهير ابراهيم حاجم ، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة** ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، 2014م ، ص 113

9 . أحمد محمد أبوريد ، وآخرون ، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية (الابعاد السياسية والاجتماعية)** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الطبعة الأولى ، 2013م ، ص 497.

10 . عامر حسين حياة طراف ، **المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة** ، لبنان : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2012م .

11 . محمد عبدالعزيز ربيع ، **التنمية المجتمعية المستدامة (نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة)** ، عمان : دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2015م ، ص 89.

12 .عودة راشد الجيوسي ، **الإسلام والتنمية المستدامة** ، دائرة المكتبة الوطنية : الاردن ، النسخة الثانية ، 2013م ، ص 33.

13 . الامم المتحدة ، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) ، ورقة مفاهيمية لمنتدى العربي للتنمية المستدامة بعنوان : **الفقر والازدهار قضية توزيع** ، الجلسة العامة الرابعة ، بيروت : لبنان ، 2017م.

14 . إدارة شئون الاعلام بالأمم المتحدة ، الموقع الشبكي للتنمية المستدامة ، **الأهداف الإنمائية المستدامة ، 17 هدفا لتحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030** ، www.fao.org/sustainae.development.goals ، شوهد بتاريخ 14 مارس 2018م.

15 . أخبار الامم المتحدة ، **المنتدى السياسي الأول للأمم المتحدة والمعني بأهداف التنمية المستدامة ، نيويورك** ، https://news.un.org/ar/audio/2016/07/352802 ، شوهد بتاريخ 17 مارس 2018م.

16 . موقع إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية ، **بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا** ، فبراير 2017م ، https://unsmil.unmissions.org/ar ، شوهد بتاريخ 23 مارس 2018م.

17 . **نفس المرجع السابق.**

18 . محمود على الغدامسي ، **النفط الليبي دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي** ، بيروت : دار الجيل ، الطبعة الأولى ، 1998م ، ص 65.

19 . هنري حبيب ، **ليبيا بين الماضي والحاضر** ، ترجمة شاكر إبراهيم ، طرابلس : منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والطباعة ، 1981م ، ص 308.

20 . **نفس المرجع السابق** ، ص 208.

21 . محمد السماك ، **حول موقف النظام الدولي من الارهاب ، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي** ، الخرطوم : مركز دراسات العالم الاسلامي ، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية 3 ، الطبعة الأولى ، 1992م ، ص 147 .

22 . المؤتمر العربي تحت عنوان : **دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030** ، المنعقد في القاهرة خلال الفترة 3 و 4 يوليو 2017م بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص 7 .

23 . تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا) ، **تنفيذ خطة التنمية المستدامة في الدول العربية** ، الدورة التاسعة والعشرون للجنة المنعقدة بالدوحة ، خلال الفترة من 13 الى 15 ديسمبر 2016م ، ص 27.

24 . عبدالحافظ الصاوي ، مقالة بعنوان البنك الدولي ودوره المحدد في الدول العربية ، موقع العربي الجديد ، 25 ابريل 2017م ، https//www.alaraby.co.uk/fullimage ، شوهد بتاريخ 3 ابريل 2018م. .

25 . أحمد داود ، الخبرة التاريخية : لماذا يجب على مصر رفض سياسات صندوق النقد الدولي؟ ، إضاءات 15 فبراير 2017م ، https//www.ida2at.com/ctrl.cick.to.followlink.